



رابطة العالم الإسلامي
الأمانة العامة
الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

ظاهرة العنف والانحلال الأخلاقي في الإعلام المعاصر

إعداد

الدكتور محيي الدين عبد الحليم
أستاذ الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر

مقدم إلى

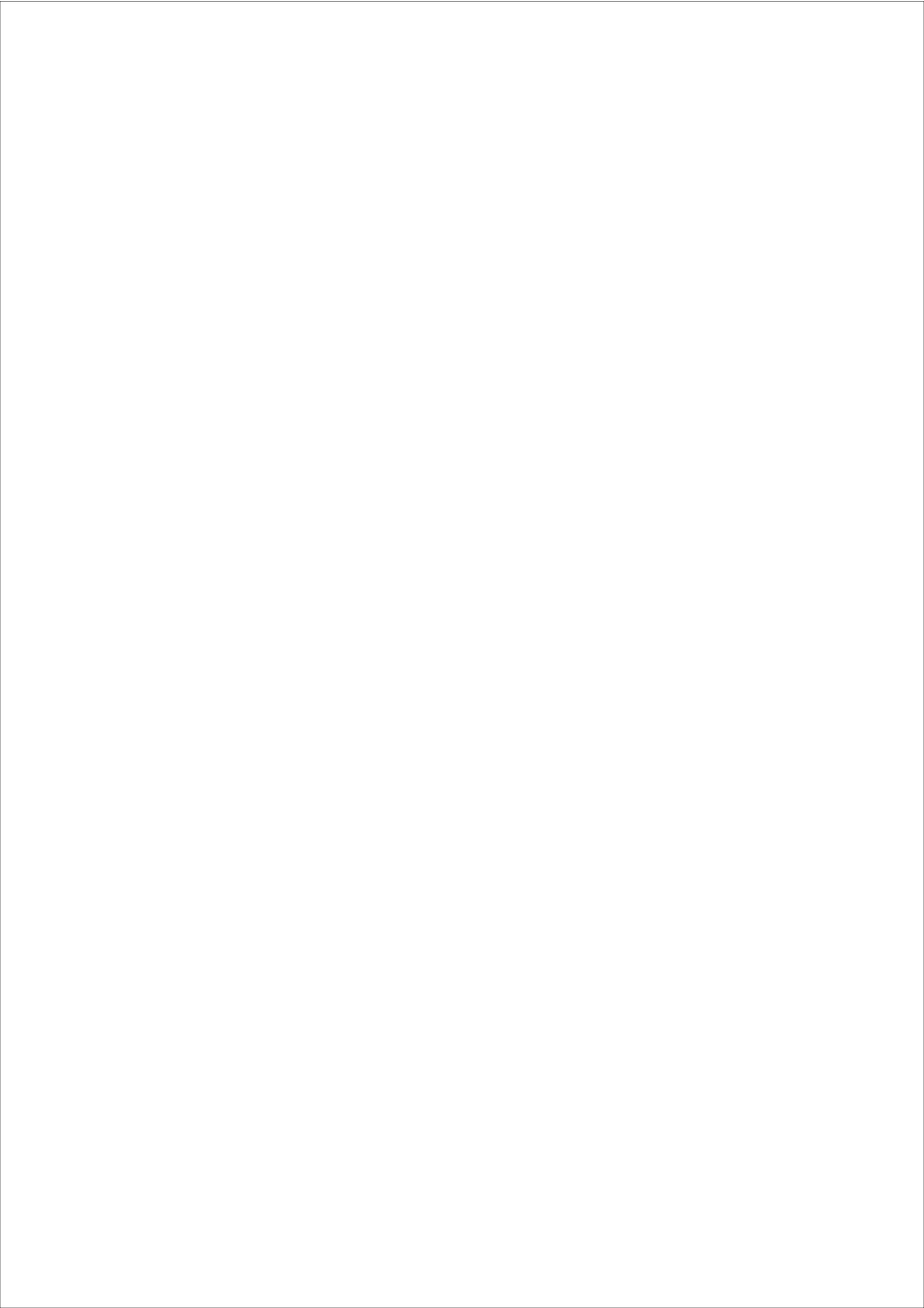
مؤتمر مكة المكرمة الثالث عشر
التحديات الإعلامية في عصر العولمة

الذي تنظمه رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

٥ - ٧ / ذو الحجة / ١٤٣١ هـ

١١ - ١٣ / نوفمبر / ٢٠١٠ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

في الحقيقة أننا لم نعد بحاجة إلى أن نؤكد على الأهمية البالغة التي تتبوؤها وسائل الإعلام في المجتمع المعاصر ، وذلك بعد أن أصبح النشاط الإعلامي جزءاً رئيساً من الحياة اليومية للإنسان اليوم ، وشريان الحياة في المجتمع البشري .

لم يعد المرء يستطيع مواءمة الحياة العصرية دون مواكبة ما يدور حوله على الساحتين المحلية والعالمية ؛ حيث غدا يعيش أسيراً لهذه الوسائل لا يستطيع الفكاك منها أو الحياة بدونها ؛ فهي تحاصره من مختلف الجهات وبمختلف اللغات ليلاً ونهاراً ، وتحاول أن ترسم له طريقاً جديداً لحياته ، وأسلوباً معاصراً لنشاطه وعلاقاته .

ولو لم يسع المرء إلى هذه الوسائل ، فإنها سوف تسعى إليه ، لتقدم له ما يدور حوله من أحداث ، وما أفرزته الأدمغة البشرية من اكتشافات ومعارف ؛ ولا سيما بعد أن فرضت التقنيات المعاصرة وثورة المعلومات نفسها عليه ، فأصبح أسيراً لهذه الوسائل ؛ تحاصره في كل زمان ، فلا يستطيع الفكاك منها أو الحياة بدونها .

وفي الحقيقة أن وسائل الإعلام إذا تم فهمها واستثمار معطياتها ، فإنها تستطيع أن تضطلع بمهام حيوية وتؤدي وظائف على درجة كبيرة من الأهمية ؛ حيث تأخذ على عاتقها تفسير الأحداث وتحليلها ، وتمكنه من الانتقاء الواعي لما يقدم له ، فيقبل ما يفيد ، ويتجنب ما يضره .

وقد فرضت قضية العلاقة بين الإعلام والأخلاق نفسها على الساحة الثقافية والعلمية والفكرية ، وهي قضية لم يستطع أساتذة الإعلام وعلماء الدين والأخلاق حسمها بصورة واضحة ، وقد حاول هؤلاء الأساتذة والخبراء وضع ضوابط أخلاقية للعمل الإعلامي وفق الشرائع الدينية ، والقرارات الدولية ، والمبادئ القانونية ؛

ولا سيما أن كثيراً من الممارسات الإعلامية في المجتمع المعاصر أصبحت تعتمد على المنفعة المادية في غياب قيم التقوى والصلاح .

وبالنظر إلى الأوضاع الحالية ؛ نجد مفارقات واضحة في كثير من الأحيان ، كما أصبح لهذه الوسائل دور رئيس في نشر الأحداث الخطيرة ، وإشاعة المعلومات الحديثة المتصلة بنهضة الأمة وخلق الشخصية الجديدة ، الأمر الذي ييسر للجماهير أحسن فرص التعليم والمعرفة ، ويساعد على نشر المعلومات العلمية والحياتية لمسافات بعيدة لمجموعات كبيرة من الناس ، ويقدم خبرات وتجارب واسعة لا يمكن تحقيقها بأية طريقة أخرى ، كما يساعد على تقديم المعلومات والتجارب بصورة فورية ، بما يتوافر لديها من إمكانيات فنية تساعدها على التعبير الصحيح عن المضمون الفكري الذي تناوله .

المهم هنا هو كيفية استثمار معطيات هذه الوسائل ، وتلافي السلبيات التي تنجم عنها ؛ لتتحمل مسؤوليتها في بناء الإنسان والحفاظ على الأخلاق .

وقد تضمنت هذه الدراسة دور وسائل الإعلام في بناء الأخلاق ومقاومة العنف ؛ وذلك من خلال النقاط الآتية :

- ١- مقدمة.
- ٢- مفهوم العنف وأنواعه.
- ٣- حماية الآداب العامة في التشريعات العربية.
- ٤- مسؤولية رجل الإعلام وأخلاقياته.
- ٥- أخلاقيات العمل الإعلامي بين الالتزام والانفلات.
- ٦- أخلاقيات الإعلان في وسائل الإعلام.
- ٧- وسائل الإعلام في مواجهة العنف وسوء الأخلاق.
- ٨- اختيار الكوادر الإعلامية.
- ٩- أهمية المعتقد الديني في مقاومة ظاهرة العنف وسوء الأخلاق.

مفهوم العنف وأنواعه :

يمكننا تعريف العنف بأنه : استجابة سلوكية تتميز بطبيعة انفعالية شديدة قد تنطوي على انخفاض في مستوى التفكير ، فالعنف : ممارسة القوة والإكراه ضد الغير عن قصد ، وعادة ما يؤدي العنف إلى التدمير أو إلحاق الأذى أو الضرر المادي وغير المادي بالنفس أو الغير .

وقد يكون العنف مادياً أو معنوياً ، والشكل الأبرز للعنف هو العنف السلوكي ؛ ذلك أن حياة الإنسان تقوم على إشباعات دائمة ودوافع أولية وثنائية ، وعند عدم توفر الإشباعات الكافية لتلك الدوافع ؛ يحدث سوء التكيف للفرد ، ويختلف الأفراد في استقامة سلوكهم أو انحرافهم ، وقد يتسم السلوك المنحرف عند بعض الأفراد بعدم الانضباط والعنف والقسوة أو اللامبالاة الاجتماعية ، والإفراط والتراخي في التنشئة الاجتماعية ، كلاهما يؤدي إلى سلبية في عملية التطبيع الاجتماعي ؛ فالإفراط في التنشئة يؤدي إلى العدوانية وعنف السلوك .

وقد أصبح للتلفزيون تأثيره الواسع ، وبعد الانتشار الهائل للقنوات الفضائية ، وفي عصر السموات المفتوحة ؛ استطاعت وسائل الإعلام أن تشكل لدى غالبية المجتمعات ثقافة (تلفزيونية) خاصة ، وتنشئ جيلاً (تلفزيونياً) خاصاً ؛ فالناس باختلاف طبقاتهم بدؤوا ينظرون إلى هذه الوسائل كمشكلة حضارية جديدة ذات آثار سلبية معينة ، ويكاد يجتمع الرأي على أننا نواجه اليوم حملة إعلامية شرسة لما تقدمه وسائل الإعلام من مواد تحتوي على مشاهد الرعب والعنف والجريمة والسادية والعدوان ، ولا شك في أن المشاهدة المستمرة لهذه المشاهد تؤدي - على المدى

الطويل - إلى تبدل الإحساس بالخطر ، وإلى قبول العنف كوسيلة لمواجهة بعض مواقف الصراعات أو ممارسة السلوك العنيف ذاته .

ويمكن إجمال مظاهر العنف التي يتعرض لها الإنسان فيما يلي :

الاعتداء اللفظي على الغير عن قصد .

الإيذاء البدني وغير البدني للنفس أو الغير .

إلحاق الأذى بممتلكات الغير .

تدمير ما يتصل بالمرافق العامة والمنشآت .

وفي الحقيقة أن العنف وليد لأسباب شخصية واجتماعية ، فهناك من الأفراد من لديهم استعداد للعنف بسبب ميلهم للانتقام ، فمن الأفراد من لا يتورع عن ارتكاب أبشع الجرائم في سبيل إشباع الميل للانتقام ، وقد يتولد العنف فجأة كما يحدث بين الطلاب أثناء اليوم الدراسي ، والميل للانتقام دليل ضالة الشخصية .

ومما يفسر العنف أيضاً : التشبع بتقاليد سائدة في الوسط المحيط ؛ تجعل العنف أسلوباً يجذب الشباب فيسيرون وهم يحملون الخنجر أو المطواة ، الأمر الذي يعتبر نوعاً من الثقافة العنيفة ، ويتعارض مع ثقافة معظم الناس في المجتمع .

ومن بين الأسباب الشخصية للعنف : فعل الأذى حياً في الأذى ؛ كما يحدث لدى المراهقين ؛ لأنه يشعرهم بالارتياح والمتعة في إيذاء الآخرين ، كما أن الغيرة من أهم الأسباب ؛ فهي أشد خطراً عندما تتاب فرداً لديه تكوين إجرامي .

وقد يتولد العنف من مُركب نقص لدى فرد يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين لسبب جسدي أو نفسي؛ فيقابل بالعنف كل من يعتقد أنهم يوجهون له إهانة بسبب هذا العيب، وقد يشجع المجتمع العنف أو يلجمه .

ومن الأسباب الاجتماعية للعنف :

١- التدريب الاجتماعي الخاطئ أو الناقص ، ويظهر في المجتمعات التي تتناقص فيها القيم والأهداف التربوية العامة ، وتفكك فيها الأسر بصورة ملحوظة .

٢- الجزاءات الضعيفة تؤدي إلى الانحراف وإلى إيجاد حالة متميعة عند الأفراد ، وكذلك ضعف الرقابة ؛ فقد يكون الجزاء شديداً ، ولكن القائم على تنفيذه لا ينفذه بدقة ، وهذا يحدث نتيجة لعدة أسباب ؛ منها إلى الشعور المتزايد بالإحباط ، وضعف الثقة بالذات ، والاضطراب الانفعالي والنفسي ، وضعف الاستجابة للقيم والمعايير المجتمعية .

٣- عدم القدرة على مواجهة المشكلات بصراحة ، أو إشباع الحاجات الفعلية ، وقد تحدث ممارسة العنف عندما يرافق الشاب أصحاب السوء ويشعر بالفشل في مسابقة هؤلاء الرفاق .

٤- وقد تكون المدرسة أو الجامعة أحد أسباب عنف الشباب ؛ نتيجة لغياب القدوة الحسنة ، وعدم الاهتمام بمشكلات هؤلاء الشباب ، وغياب التوجيه والإرشاد من قبل الآباء والمعلمين .

٥- وقد يكون المجتمع نفسه هو السبب في تفشي ظاهرة العنف ؛ نظراً لضعف الضبط الاجتماعي والتشريعات والقوانين المجتمعية ، وانتشار أفلام العنف ، وقد تفشت ظاهرة العنف لدى بعض الأطفال حتى وصل عدد هؤلاء الأطفال الذين تنتهك حقوقهم إلى الملايين .

فهناك أكثر من مليون طفل يعملون في ظروف محفوفة بالمخاطر ، أو يتعرضون للاتجار بهم ، أو يجبرون على ممارسة البغاء ، أو المشاركة في المواد الإباحية .

والعنف البدني وإساءة المعاملة الذهنية الموجهة ضد الأطفال متفشيان في المنازل والمدارس والمؤسسات والمجتمع ، وفي حالات كثيرة جداً تصدر المعاملة السيئة عن المسؤولين مباشرة عن رعاية الأطفال وحمايتهم .

ولا يزال أثر الصراعات على الأطفال فتاكاً وواسع الانتشار ، ففي التسعينات من القرن العشرين ؛ أودت الصراعات المسلحة بحياة أكثر من مليوني طفل ، وأصيب أكثر من ثلاثة أضعاف هذا العدد بعاهات مستديمة أو بإصابات خطيرة .

وكثيراً ما يعكس التمييز - سواء كان قائماً على العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو الموقف السياسي أو غيره من المواقف - إلى فوارق في مجالات رئيسة من حياة الأطفال .

كما تؤدي الضغوط الاجتماعية والاقتصادية إلى تقويض الدور بالغ الأهمية الذي يقوم به الوالدان والأسرة في ضمان حق الطفل في النمو في بيئة مأمونة ومستقرة وحانية .

ولا يغيب عن بالنا أن انتهاك حقوق الطفل وثيق الصلة بظروف التربية والتعليم ، ومما يلفت الانتباه أن ثلث الأطفال في العالم لا يكملون خمس سنوات من الدراسة - وهي السنوات التي تمثل الحد الأدنى اللازم للإلمام بالقراءة والكتابة- ويزيد عدد الأطفال المنقطعين عن المدارس - ممن هم في سن التعليم الابتدائي - عن (١١٠) مليون طفل معظمهم من الإناث ،

وهناك ملايين أخرى تتلقى التعليم على أيد معلمين غير مدربين ؛ في قاعات دراسية مكتظة بالتلاميذ ؛ غير صحية وغير مجهزة بالمعدات الكافية .

لا يخفى على أحد ما أحدثته وسائل الإعلام والتقنيات الحديثة من تطورات مذهلة في مختلف ميادين الحياة ، والآثار التي أحدثتها هذه التطورات على السلوك الإنساني ، ومن أبرزها : التغيرات التي أصابت شكل الحياة في المجتمع العربي الذي لم يكن بمنأى عن هذه التطورات غير المسبوقة في التاريخ ، والتي طالت مختلف جوانب الحياة فيه .

فقد تمكنت وسائل الإعلام من الوصول إلى ملايين الناس في اللحظة الواحدة ، وغدت الدنيا كلها في متناول سمعهم وأبصارهم ؛ مما جعل هذه الوسائل تترك أثراً بارزاً في حياة الناس^(١) .

وإذا كنا نعاني من ظاهرة العنف في الشارع ، فقد أصبح العنف ظاهرة تتكرر في المنازل وميادين العمل والنشاط ، وطال شخصيات تنتمي إلى مؤسسات مرموقة ، وأسفرت عن حوادث قتل واغتصاب وسرقات وضرب واعتداءات متكررة وكشفت عن خطر جديد ، وأصبح العنف حولنا في الشارع والمدرسة ، فطالب يعتدي على أستاذه ، وزوجة تقتل زوجها ليخلو لها الانفراد بعشيقها ، وابن يضرب أمه ويقتلها ليستولي على الشقة التي تقيم فيها.

وهكذا أصبح العنف يمثل خطراً شديداً على أمن الجماهير واستقرارهم.

(١) stephanic, H, stoweyen . library leadership risualising the future. Arisona . oryx press P67.

وإذا تركنا هذه الظاهرة دون علاج حاسم وسريع ؛ فإننا سوف نفقد السمات والخصائص التي تميز المجتمع العربي ، والتي كان من أبرزها : التسامح والرحمة والرفق والأمن .

وتشير الدراسات العملية إلى أن العنف جاء إفرازاً طبيعياً لتنشئة أسرية غير سوية ، وأوضاع اقتصادية متدهورة ، وعلاقات اجتماعية تكتنفها الكراهية والحقد ، لاعتبارات ثقافية يحكمها الجهل والتخلف والعدوانية والفهم غير الصحيح لما يدور على الساحة المحلية والدولية .

والحقيقة أن الخطوة الأولى لتحجيم هذه الظاهرة والقضاء عليها ؛ لا بد أن تبدأ من المنزل ؛ الذي يكتسب فيه الطفل المبادئ والقيم والمعارف والمفاهيم السليمة الإيجابية ، ثم تأتي المدرسة وروضات الأطفال لتكمل ما بدأه المنزل .

وهذا يعني أن ثمة مجموعة من العوامل تتضافر فيما بينها لإفراز العنف ، وهذه العوامل تهدد الأمن والسلم الاجتماعي ؛ لأن العنف يمثل عدوى تنتقل بين الأفراد والجماعات والمناطق المختلفة ، وتؤثر بالسلب على مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المجتمع .

كيفية مواجهة العنف :

وليس ثمة أساليب لمواجهة العنف سوى تفعيل منظمات المجتمع المدني للاضطلاع بالدور المنوط بها لمواجهة المشكلات الاجتماعية ، والحيلولة دون تفاقمها ، والتوسع في إنشاء المراكز الثقافية والرياضية لاجتذاب الشباب وإبعادهم عن الممارسات التي

تؤدي إلى العنف ، وهنا يصبح من الأهمية بمكان تفعيل المؤسسات الدينية والتربوية

لإبراز المبادئ الأخلاقية التي تدعو إليها القيم الاجتماعية والدينية من تسامح واعتدال ، ونبذ لكل أشكال العنف ، وتنشيط للمنظمات غير الحكومية في تعبئة المشاعر لمواجهة هذه الظاهرة باعتبارها سلوكاً يتناقض مع القيم العربية الأصيلة .

وفي الحقيقة أن جرائم القتل والسرقة والاعتصاب - التي أصبحت تفرض نفسها في المجتمع العربي - كلها سلوكيات تعزز ثقافة العنف ، وهي ظاهرة ليست منفصلة عن السلوك الإجرامي ككل ، ومن أبرز أسباب انتشار ظاهرة العنف :

- حالات الاختناق والازدحام والتكدس الذي أصبحت تعاني منها المنازل والشوارع ومراكز البيع ، مما يزيد حالة الاحتقان بين الناس ، حتى أصبح ظاهرة مميزة للعصر الذي نعيش فيه بسبب أسلوب الحياة التي نعيشها.

ولهذا يصبح من المهم البحث عن أسباب هذه الظاهرة والنتائج التي نجمت عنها ؛ للتصدي لها ، ووضع الحلول اللازمة لمواجهتها ، لأن العنف سوف يفرز شخصيات تميل إلى الانتقام بمختلف صورته ، كما أن البطء في حل النزاعات القضائية يعد من أهم أسباب تفشي هذه الظاهرة .

- غياب الوازع الديني ، ذلك أن ابتعاد الناس عن الأخلاق والدين هو السبب الرئيس في انتشار العنف والجريمة ، إضافة إلى انعدام السلوك الحضاري في التعاملات اليومية ، وانعدام القيم ، وتدهور الأخلاق ، وغياب المعايير ، وهذا يعني أن هذه الظواهر انتشرت لأننا تغافلنا عنها وأهملناها ، وتصورنا أنها لا تدعو إلى القلق والانعراج ؛ فاستفحلت وتحولت إلى أمراض اجتماعية انتشرت وتوغلت في المجتمع ، ثم تفاقمت إلى درجة الاستهانة بالأرواح البشرية وإراقة الدماء .

وفي الحقيقة أنه لم يعد أي إنسان بمنأى عن التعرض لمخاطر الحياة ، فمن الممكن أن يطوله العنف في أية لحظة ، ودون ترتيب مسبق ، فقد يتعرض للسرقة أو القتل أو الضرب في أي وقت ، ومن الممكن أن تتعرض المرأة للتحرش الجنسي والاعتصاب ، فالعنف موجود بين الآباء والأبناء ، والتلاميذ والمعلمين ، والسائرين في الشوارع ، وفي المدارس والجامعات ، وفي ميادين العمل المختلفة .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا :

لماذا نرى كل صاحب رأي يريد أن يفرض ما يراه على الآخر بالقهر والاستبداد ؟

لماذا لا يكون السلام بين البشر جميعاً هو المنهج الذي يؤمنون به ،

والاستراتيجية التي تقوم عليها حياتهم وأسلوب تعاملهم مع الآخرين ؛ ولا سيما أنه لا يوجد دين سماوي واحد يحض على العنف وسفك الدماء وكراهية الآخر؟

إن الحوار المنطقي لن يكون مجدياً في غيبة التسامح وإطلاق سراح العقل ؛ حتى لا يؤمن الإنسان بما لا يقتنع به ولا يطمئن له ، فعرض الأدلة والبراهين وصدق الحقائق هو السبيل للإقناع ، وقد قص علينا القرآن الكريم قصة إبراهيم الذي جادل ربه في كيفية إحيائه للموتى ، وإذا كان الله جل وعلا قد أعطى إبراهيم هذا الحق ؛ فلا أقل من أن يناله الإنسان من البشر .

ولعل أبرز ما يميز الحوار المنطقي : ربطه بالعقل واحترامه له ، وجعل موضوع الحوار في متناول ذوي العقول ، ولهذا اشترط الإسلام على من يدخلون فيه أن يكون ذلك بعد بحثٍ وتمحيصٍ واقتناع ، ومن لم يقتنع بعد البحث وتقليب النظر ؛ فالإسلام ليس بحاجة إليه ، وبناء على ذلك انطلقت الدعوة الإسلامية لتخاطب العقول ، وتؤكد على أن قيمة المرء في الإسلام ترتفع كلما ارتفعت اهتماماته العقلية ؛ لأن أهم الأهداف الإصلاحية للإسلام : تحرير العقل البشري من ربة التقليد والخرافات ، وتوجيهه نحو التفكير الحر ، ولهذا حارب الإسلام الوثنية ؛ لأنها انحطاط في العقل ، وعمى في البصيرة .

إلا أنه في الوقت الذي جعل فيه الإسلام العقل حكماً في كل شيء - بما في ذلك الدين والإنسان - فإننا نجد البعض ممن حسبوا أنفسهم على الدعوة الإسلامية يقدم على استخدام أساليب إرهابية لفرض رؤاهم على الآخرين ؛ مما يسيء إلى الأمة كلها وإلى الدين ذاته .

وقد حرص الإسلام على أن يظل العقل سليماً لا يتسرب إليه ما يؤثر في حسن تصوره ؛ لذلك اعتبر الخمر رجساً من عمل الشيطان ؛ ومن ثم وجب اجتنابها من أجل هذا قرر الإسلام أصولاً تمنع الجمود العقلي وتحمي من التحجر الفكري ؛ باعتباره ديناً يقوم على الحجة والبرهان ، ولا يقبل التقليد الأعمى من غير دليل يؤيده وفي هذا يقول عز وجل في سورة النحل - مخاطباً الرافضين والجاحدين والمجادلين بالباطل - : ﴿ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ . (البقرة : ١١١)

وتأسيساً على ذلك : فإن المواجهات العنيفة بين أصحاب الأيديولوجيات والأديان المختلفة لن تنتهي إلا إذا تخلص هؤلاء عن الأساليب العنيفة ؛ لأن الفكر لا يواجه إلا بالفكر ، والحجة الباطلة لا تدحضها إلا حجة منطقية ، والكلمة الخبيثة لا تجتثها إلا كلمة طيبة .

الإسلام يرحب بالحوار ، ودعوته تقوم على السلام والجدال بالحكمة والموعظة الحسنة ، وتعتمد على الحقائق المنطقية في حوارها مع الذين أساءوا فهمها وناصربوها العداة ، وتؤكد على التدرج بالناس والصبر عليهم ، مع تنفيذ الادعاءات غير الصحيحة ، والآراء المغرضة .

وهذا يعني أنه إذا كان ثمة عقيدة أكدت على حرية الرأي وأفسحت مجالاً واسعاً لممارسة هذه الحرية ؛ فإن الإسلام باقٍ في المقدمة ؛ مؤيداً في ذلك بما جاء في الرسائل السماوية السابقة ، وفي هذا حرص المفكر القبطي "نبيل لوقا بباوي" على بيان ما تضمنته العقيدة الإسلامية من حرية في هذا الصدد أتاحها الإسلام لغير المسلمين ؛ مبيناً أن الرسول محمداً ﷺ أرسى مبادئ أخلاق وعدل أثارت إعجاب المسيحيين ودفعتهم للوقوف بجانب عمرو بن العاصي رضي الله عنه .

وفي هذا يقول المفكر الإيرلندي " برنارد شو : " ما أحوج العالم إلى محمد ليحل مشاكل العالم الآن ، وهو الرجل الأمي الذي جاء بكلام موحى به من رب العالمين ، على لسان رسوله ﷺ .

وأكد الدكتور " شوميس الألماني " أنه ليس في استطاعة أي رجل مسلم في مختلف العصور أن يأتينا بكلام تحتار فيه عقول الحكماء ، ويُخرج الناس من الظلمات إلى النور - كالقرآن ، ويضيف : " درست القرآن فوجدت فيه تلك المعاني العالية ، والنظم المُحكمة ، وبلاغة التي لم أجد مثلها قط في حياتي ؛ ذلك أن جملة واحدة فيه تُغني عن عدة مؤلفات ، وهذا لا شك أكبر معجزة أتى بها عن ربه " .

وسائل الإعلام والعنف الاجتماعي :

يتفق أساتذة وخبراء العلوم الاجتماعية على أن وسائل الإعلام تتحمل جانباً كبيراً من المسؤولية عن العنف المجتمعي الذي يتجسد في حوادث الانتحار والقتل والضرب ، وقد لعبت القنوات الفضائية دوراً خطيراً في هذا الصدد ؛ حيث إن اهتمامها بالسلبيات وعرض حالات الإحباط ؛ يدفع الإنسان إلى ارتكاب جرائم العنف دون أن يتعرض لعقاب ؛ مما يؤدي إلى المزيد من العنف . ؛ حيث نتج عنه محاكاة المواطنين لهذه المشاهد ، فزادت معدلات ارتكاب الجرائم ، كما أن الصحف التي تعرض الأحداث بقدر كبير من المبالغة والإثارة لجذب القارئ ؛ تسهم في تفشي الجريمة .

ويعتبر الفقر والجهل والمرض الخلفية المناسبة لزيادة الأعمال العدوانية في المجتمع ، وقد أسهم في هذه الزيادة : تراجع دور المدرسة والجامعة ؛ وبخاصة في الظروف الاقتصادية التي تجبر الأم والأب على ترك المنزل لفترات طويلة أثناء النهار سعياً وراء الرزق ؛ فيترك أبناءهما للفضائيات وما تبثه من قيم سلبية ؛ مما يهدد بجيل فاقد للتربية .

وكثير من المتعلمين يرتكبون جرائم لم تكن نسمع عنها عند محترفي الإجرام ، كما أن الجريمة تشير إلى تراجع الحوار وتدني الشكل الحضاري للمجتمع .

ولم يقتصر العنف في سلوك البعض خارج نطاق الأسرة ، ولكنه يمتد داخلها في صورة أفعال يرتكبها الأقوياء ، ويذهب ضحيتها الضعفاء - وبخاصة الإناث والأطفال - وبذلك يصبح المحيط الأسري مسرحاً للجريمة ، وهو أمر غريب ومحير .

وقد كشفت الدراسات أن أعمال القتل التي تحدث في محيط الأسرة ؛ وصلت نسبتها إلى ١٦% في هولندا ، و ٥٠% في كندا، و ٢٠% في الولايات المتحدة ؛ خلال سنة واحدة ، كما أن تفاصيل بعض أعمال القتل التي حدثت داخل الأسرة، وصلت إلى درجة من البشاعة يصعب تصورها .

وهذا يعني أن الأسرة في المجتمعات الحديثة قد فقدت الكثير من خصائصها ووظائفها التقليدية ، وأصبح المرء يشاهد في المجتمعات الغربية الكثير من أنماط السلوك الغربية والشاذة ، وتفيد الدراسات بوجود علاقة عكسية بين التعليم والعنف ، فكلما زاد تعليم الفرد كلما قلت درجة إقباله على القيام بأعمال العنف ، وأن الأسر التي لم يحصل أبناؤها على مستوى مناسب من التعليم يرتفع فيها مستوى العنف العائلي ، وكشفت الدراسات عن وجود علاقة قوية بين مستوى التعليم واستخدام العنف مع الأطفال ؛ حيث أكدت هذه الدراسة على أن معدل استخدام الضرب يرتفع كلما انخفض مستوى التعليم ، في حين أنه ينخفض كلما ارتفع مستوى التعليم .

وتربط نتائج الدراسة التي أجراها ستراوس بين ظروف المعيشة ومعدلات التوتر والعنف العائلي ؛ حيث ترتفع معدلات التوتر في حالات الأسر التي تعيش حياة صعبة بئسة غير مريحة ، يعاني أفرادها البطالة وتدني مستوى الدخل ، مع كبر حجم الأسرة ، وتدهور حالة السكن وافتقاره إلى الضروريات .

وعلى العكس ؛ فكلما ارتفع مستوى الطبقة الاجتماعية ؛ كلما تحسنت أوضاع الناس ، وقلّت معدلات العنف.

ومن ثم فإن الدستور الأخلاقي في العمل الإعلامي يجب أن يحكم هذا النشاط ، ولا يطلق سراح الإعلاميين بشكل جامح دون ضابط أو رابط ، فليس لأحد أن يفرض ما يهواه ، أو يبيح ما يعتقد أنه من أمور تحكمها رغباته وغرائزه ، ويأتي ذلك انطلاقاً من أن إرادة الله القاهر فوق عباده هي التي يجب أن تصوغ شكل الحياة في المجتمع المسلم ، وتفرض على الجميع الالتزام بما أورده في كتابه ، وما جاء على لسان نبيه المصطفى ﷺ . وعلى ذلك ؛ لا يجوز لأجهزة الإعلام أن تجتهد في الثوابت العقائدية وتحولها إلى موضوعات للجدل والنقاش ، لأنها أحكام الله ؛ وعلى الجميع طاعتها وعدم الخروج عنها ، فلا تصح أن تكون منبراً لما لا يتفق مع كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

وهذا يعني أن الدستور الأخلاقي يرفض الحرية التي لا ضوابط لها ، والتي تؤدي إلى الفوضى واللامبالاة وقلة الاكتراث ، لأن الحرية - بهذا المفهوم - هي عين الهمجية ، وهي التي تقود المجتمع إلى الدمار ، وتعرض مؤسساته للخراب ، ومن أجل ذلك وضع الإسلام للحرية مفهوماً يمنع الانفلات الأخلاقي .

وحرية البحث العلمي يجب أن يكون لها ضوابط من أصول هذا الدين ومبادئه ، فلا يجنح الباحث إلى الحريات المطلقة المنفلتة ، دون النظر إلى ما يمكن أن يؤدي إليه الجموح البشري من عواقب ، كما لا يجنح إلى كبّ الحريات الإنسانية ، وتكميم الأفواه وخنق الأنفاس .

إن المنظومة الأخلاقية متكاملة مادياً وروحياً ، في حين أن القوانين غير كافية لإقرار العدل بين الناس ، لأن الجموح البشري يخطئ ويصيب ، وقد يمارس الظلم ، ويتجاوز عن الحقيقة .

وهكذا نرى أن النظام الإسلامي يتيح للإعلاميين إعمال عقولهم ، وممارسة حقوقهم في البث المسموع والمرئي والمكتوب ، وذلك في الحدود التي كفلتها الشريعة ، والتي تقوم على :

١ - عدم إساءة استخدام هذا الحق ضد الآخر .

٢ - الأخذ بكل أسباب التقدم لتطوير عمل المؤسسات البحثية ، وتجديد نشاطها وفق أحدث المعطيات العلمية والتكنولوجية .

٣ - الالتزام بشريعة الله في الأهداف والغايات والوسائل الموصلة لها.

والعمل الإعلامي الذي لا تحكمه منظومة أخلاقية واضحة لن يكتب له النجاح في مجتمع مرتبط بأصوله وثوابته ، وقد فشلت كل الأنشطة الإعلامية التي حاولت أن تقفز على هذا الواقع أو تتجاوزه .

فهل يتعامل القائمون على أجهزة البحث العلمي مع هذه الحقيقة ، ويدرجون ضمن موثيق الشرف ودرساتير العمل بها ؛ ضرورة الالتزام بالمرجعية العقائدية للأمة في فنون القول والنشر ؟

ومن المهم أن يتحمل صنّاع القرار مسؤولياتهم في بناء الإنسان المسلم المستنير وفقاً لمنظومة القيم الأخلاقية والمبادئ والمثل الإنسانية السامية في المجتمع .

حماية الآداب العامة في بعض التشريعات العربية

تلتزم المجتمعات العربية بمراعاة الآداب العامة والحفاظ على الأخلاقيات ، لأن هذه المجتمعات تعتنق الدين الإسلامي الحنيف الذي يحض على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ويكون انتهاك حرمة الآداب في المجتمعات العربية من خلال ارتكاب القبائح أو الحض عليها ، وكذلك الإخلال بالحياء ، والحض على الفجور والفسق والخلاعة .

والمعايير التي يقاس على أساسها مدى التزام وسائل الإعلام بعدم الخروج عن الآداب ؛ هي قيم الجماعة وتقاليدها وأنماط سلوكها ، ومدى التأثير المتوقع للمحتوى المقدم إلى المواطن العادي ، ولا توجد معايير ثابتة لتحديد هذه المعايير ؛ وإنما يُترك أمرها للقضاء ؛ مما يُحمل رجال الإعلام مسؤولية تحري الصدق والأمانة والسلوك الأخلاقي^(١) .

أخلاقيات الممارسة المهنية :

هناك محاولات جادة " لقمع الفحشاء " في جميع المجتمعات ؛ من خلال رجال الدين ، والمنظمات الحكومية ، وبعض الجماعات والمواطنين ؛ تحقيقاً لصالح الفرد والمجتمع .

وحتى في المجتمعات الغربية المتحررة ؛ توجد قوانين تستهدف الحد من انتشار الرذيلة والفحش ، ودخلت الجماعات المدافعة عن حقوق المرأة هذا المجال ؛ بدافع أن عرض المواد الجنسية الفجة يشجع على الجريمة والاعتصاب .

وقد انقسم المجتمع الأمريكي بين مؤيدين لقوانين الفحشاء ومعارضين لها، وقررت المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة أن الأعمال تكون فاحشة إذا كانت تثير الشهوة، وترك القانون الأمريكي الحكم على ذلك لتقدير القضاء.

ويرى العديد من الباحثين أن انتشار المواد الفاحشة يمكن أن يهدم المجتمع ويفسد الأخلاق، ويشجع على الإباحية الجنسية.

وعلى العكس من ذلك؛ أشارت دراسة لـ "دونز ستارين" و "لينز" عام ١٩٨٤ إلى أن "التعرض - ولو لدقائق قليلة - لمشاهد العنف والجنس والدعارة واغتصاب النساء؛ يؤدي إلى اتجاهات وسلوكيات ضارة بالمجتمع.

ويشير النظام التعليمي في الولايات المتحدة؛ إلى أن استخدام الكلمات والصور يمكن أن يدعم المعرفة، ويُعدل من القيم والسلوك، وتنفق وسائل الاتصال الجماهيرية بلايين الدولارات على إنتاج أشكال متنوعة من مواد الترفيه والتسلية، جانب كبير منها يعتمد على الإثارة والجنس الصريح.

ويعد العنف من القضايا التي حظيت باهتمام شديد من جانب نقاد السينما والتلفزيون، والمشكلة أن تتحول مشاهد العنف إلى جرائم، فما يشاهده المراهق يقوم أحياناً بتنفيذه، وبرامج العنف لا تقتصر على سلوك العنف فقط؛ وإنما تمتد إلى الكلام والتخطيط لأحداث العنف، وربما يكون وضع الرقابة هو الحل، ولكن مشكلة الرقابة هي إمكانية امتدادها لتشمل جوانب أخرى تضر بحرية التعبير.

واستخدام وسائل الإعلام لمواد الإثارة والجنس لترويج مبيعاتها ، وزيادة شعبيتها ، وضمان الحصول على موارد مالية ضخمة ، مع استخدام الكلمات البذيئة في وسائل تفتح المنازل - كالراديو والتلفاز - يعد عدواناً على الأخلاقيات وللتدليل على ذلك نعرض الواقعة التالية :

" عرضت شبكة NBC دراما عن فتاة شريفة يتم انتهاك عرضها داخل إصلاحية الأحداث Refor matory ، وتتضمن هذه الدراما مشاهد عنيفة ؛ ولذلك وضعت الشبكة تحذيراً في بداية عرض الدراما تقول فيه " إن هذا العمل يحكى عن سلوك حقيقي بشأن انتهاك " الأحداث " وأثره على حياتهم وشخصياتهم ، وتقترح الشبكة على المشاهدين أن يقرروا مدى إمكانية مشاهدة هذه الدراما من جانب أبنائهم الشباب والصغار ، وبناء على ذلك التحذير قررت عدة محطات تابعة لشبكة NBC ؛ عدم تقديم هذه الدراما .

ويؤدي انتشار الأعمال الجنسية الفاحشة في وسائل الإعلام إلى انتهاك حرية الآداب العامة في المجتمع ، من خلال نشر الفساد والفجور والدعارة . يرجع تاريخ رقابة المواد الفاحشة - من صور وكتابات - إلى أيام المستعمرات ، وقد أكدت المحاكم قديماً هذه الرقابة كخطوة ضرورية لحماية الأخلاقيات العامة ، على أساس أن نشر المواد الفاحشة لا يخضع لحماية القانون .

ولعل واحدة من أكبر المشكلات التي واجهتها المحكمة الدستورية العليا بالولايات المتحدة : الفحش والإباحية في الفن ، وتكمن المشكلة في تحديد ما هو فاحش Obscenity ، وما هو غير فاحش .

وهناك ولايات أمريكية عديدة حظرت بيع وتوزيع المواد الفاحشة منذ
عشرينات القرن التاسع عشر، وأصدر الكونجرس أول قانون للفحشاء عام
١٨٤٢

وبعد الحرب العالمية الثانية ؛ حدث تغير ملحوظ في قرارات المحكمة
الدستورية العليا ، ففي عام ١٩٤٦ قرر رئيس هيئة البريد عدم توزيع مجلة
Esquire عبر خدمة البريد ؛ بحجة أنها مجلة رديئة وسوقية ، وقد كسبت
المجلة القضية أمام المحكمة الدستورية العليا ؛ التي قررت أنه ليس من
حق رئيس البريد منع الخدمات البريدية عن المجلة .

وفي عام ١٩٥٧ ركّزت المحكمة على "المحتوى" Idea Content
وجودته ، وقررت المحكمة أن المواد تكون فاحشة إذا كان الهدف
المسيطر عليها هو استثارة الشهوة الجنسية Pruriet ، وأضافت المحكمة أن
كلمة جنس لا ترادف فحش Obscenity ، ومعنى ذلك أن المواد التي
تتعامل مع الأمور الجنسية بطريقة مسؤولة أو عملية ينبغي حمايتها ؛ لكونها
تتعامل مع أفكار .

وفي عام ١٩٦٦ ؛ تم وضع تعريف للفحشاء يتطلب توافر شروط ثلاثة:

- ١- أن يستميل العمل غريزة الجنس ويحرض عليها أو يعتمد عليها .
- ٢- إذا كان العمل مستهجنًا من المجتمع المحلي أو معايير الجماعة
المحلية.
- ٣- أن يكون العمل خاليًا من أية قيمة اجتماعية أو علمية أو فنية .

مسؤولية رجل الإعلام وأخلاقه :

أصبحت الجريمة تحتل مساحة واسعة في الصحف ووسائل الإعلام ، وصارت تشد إليها الجماهير بعوامل الجذب القوية ، ولا سيما بعد أن انتشرت قضايا الرشوة والفساد والقتل والاعتصاب في المجتمع المعاصر ، وفرضت نفسها على الصحافة وأجهزة الإعلام العربية .

إلا أنه لا يجب أن يكون ثمة تعارض بين حق القارئ أو المشاهد والمستمع في المعرفة ، وحق المتهم في أن يظل بريئاً حتى تثبت إدانته ، فإذا كان هناك ثمة ضرورة لنشر وقائع التحقيق في قضية ما ، فإنه لا بد من أن يحاط هذا النشر بضوابط ومعايير حاکمة ؛ لأنه ليس من العدل إذاعة الاتهامات قبل صدور الحكم القضائي الذي قد يؤكدها وقد ينفيها ، وتظل الاتهامات تسيء إلى الشخص وإلى أسرته وأبنائه من بعده دون مبرر .

ومن ثم ؛ فإن رجل الإعلام يجب أن يمتنع عن نشر وإذاعة المعلومات الزائفة أو المحرفة ، ورجال الإعلام مطالبون بالمحافظة على كرامة المهنة ، وكرامة الأسر والبيوت ، والالتزام بمواثيق الشرف المتفق عليها .

وقد جعلت قنوات البث والأقمار الصناعية والإنترنت ؛ الجرائم الدولية الوافدة من الخارج تنساب بتلقائية ويسر إلى المسلمين والعرب ، وهو ما يشكل غزواً جديداً لن تفلح أساليب الرقابة والمنع في مواجهته ؛ لأنه ينقل إلينا أحداثاً وجرائم غريبة كل الغرابة على مجتمعاتنا ، كالشذوذ الجنسي ، والعلاقات المحرمة بين الرجل والمرأة ، وتقديم المسكرات والمفتريات ؛ يتم عرضها دون ضوابط ، وهو أمر يفرض على الصحافة ووسائل الإعلام العربية مسؤولية توعية الرأي العام ، وتهيئته ضد الأخطار التي تُهدق به .

وفي الحقيقة أن المسلمين في حاجة إلى سياسة إعلامية جديدة تستطيع بها مواجهة سلبات العولمة ؛ وذلك من خلال :

١- تحصين المتلقي من الخطر الوافد من الخارج ، وحفزه على الالتزام بالنظام والقيم الإسلامية ، واحترام الميراث الثقافي للأمة ، واتباع الأنماط السلوكية العربية القادرة على التعامل مع مستجدات الحياة ؛ بفكرٍ خلاق ، وعقلٍ مستنير .

٢- تأهيل الكوادر الإعلامية القادرة على مخاطبة الرأي العام العالمي في الكليات والمعاهد والأقسام العلمية المخصصة لذلك ؛ لأن إعداد هذه الكوادر هو البداية الصحيحة والركيزة الأساس لنجاح الإعلام الدولي .

٣- وضع معايير دقيقة لاختيار العناصر الصالحة للعمل في هذه المراكز ، بعيداً عن المجاملة والوساطة والأقدمية المطلقة وغير ذلك من المعايير الخاطئة ؛ لأن العمل في هذا المجال يتطلب ملكات معينة وقدرات خاصة ، وكذلك إجادة لغة البلد التي يتم الابتعاث إليها ، ومعرفة عادات المتلقي وتقاليد وميراثه الثقافي ونظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي ؛ لمخاطبته باللغة التي يفهمها ، وبالأسلوب الجذاب المؤثر .

٤- الإخراج الجذاب ، عن طريق اختيار المادة الإعلامية التي تهم هذا المشاهد ، وتلمس ظروفه ، وتعالج مشاكله .

٥ - خلق قنوات للحوار مع قيادات الفكر والرأي والإعلامية في العالم العربي ؛ من خلال الاتصال بهم ، وإجراء اللقاءات الثقافية معهم ، ودعوتهم لزيارة الدول الإسلامية للاضطلاع على الواقع لإزالة اللبس وسوء الفهم .

٦- اعتماد المنهج الإسلامي في مخاطبة هذه الشريحة من الناس ، مع الالتزام بالصدق والأمانة والحيدة الموضوعية في عرض الموضوعات والأحداث ، والابتعاد عن الأساليب الحماسية والخطابية والتهويل والمبالغة في مخاطبة المتلقي ، فلم يعد لهذا الأسلوب مكان على الساحة الدولية.

٧- تزويد الأقليات المسلمة بمجريات الأحداث في العالم الإسلامي ، وربطهم بعقائدهم ، واستثمار إمكاناتهم لتصحيح الصورة وفهم آليات النظام السياسي والوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد في الدول التي يعيشون فيها ، واستثمارهم للرد على المزاعم والافتراءات التي تستهدف العقيدة والتراث .

٨ - التنسيق مع المؤسسات والمراكز الإسلامية التي تعمل في حقل الإعلام الدولي ؛ من خلال خطة علمية مُحكمة تستثمر المعطيات والأحداث الدائرة على الساحة الدولية لصالح الوطن والعقيدة ، والقضاء على المعوقات الإدارية والمالية والفنية التي تعوق رسالة وسائلنا الإعلامية ؛ حتى تستطيع تحقيق التأثير المستهدف ، وتصحيح الصور الخاطئة ، والرد على الافتراءات والمزاعم الكاذبة ؛ لمواجهة الواقع ، والتعامل مع المتغيرات الدولية بفاعلية واقتدار .

٩ - تزويد المسلمين بالحقائق والمعلومات التي تمكنهم من التعامل مع البث الوافد من الخارج بحذر وحيطة ، وتحذيرهم من سلبياته بشتى الطرق ؛ حتى لا تؤثر عمليات التشويه المتعمدة على المتلقي في الداخل بفعل عمليات الإبهار والاستمالة وأساليب الجذب التي تستعين بها في مختلف الوسائل والقنوات .

لقد أثر ظهور هذه القنوات وانتشارها بالسلب على المجتمع ، فكل همها جلب الإعلانات ، لأنها قنوات تجارية لا ثقافية ولا علمية ، ومن يتحدث فيها يقدم القضايا التي تشوش أفكار الناس ، ومعظمهم يبحث عن المال والشهرة ، ويقدم مفاهيم خاطئة للناس ، صورة سوداء لهذا الدين السمح ، فينفر ولا يبشر ، ويستخدم مع الشباب أسلوب الترويع والترهيب بدلاً من الترغيب في صحيح الدين .

وتأكيداً على أهمية الأخلاق الرفيعة في المحاورة والإقناع ؛ قال كثير من المستشرقين : "إن محمداً ﷺ كان يتصف بالخصال الحميدة ؛ كاللطف والشجاعة ؛ حتى إن الإنسان لا يستطيع أن يحكم عليه دون أن يتأثر بما تركه هذه الصفات في نفسه من أثر ، كيف لا وقد احتمل عداة أهله وعشيرته بصبر وجلد عظيمين؟"

قال الفرنسي "ساديو لويس" : "إن تعاليم محمد ﷺ جديرة بالتقدير والإعجاب ؛ لأنه عظيم في دينه وأخلاقه وصفاته ، وما أحوجنا إلى رجال أمثاله ." وأيد الإنجليزي "داز" هذه الحقائق حين قال في كتابه " مع الشرق والغرب" : "إن محمداً ﷺ كان طبيباً وقائداً وقانونياً وزراعياً ؛ استطاع في أقل من ربع قرن أن يكبح جماح أمة اتخذت الصحراء المحرقة سكناً لها ." وقال الفرنسي لوزان في كتابه " الله في السماء" : "إن محمداً ﷺ ليس نبي العرب وحدهم ؛ بل هو أفضل نبي قال بوحدانية الله ."

أما الإيطالي "ميخائيل أماري" ؛ فقد قال في كتابه "تاريخ المسلمين" : "لقد جاء محمد ﷺ إلى جزيرة العرب بدين يصلح لأن يكون ديناً لكل الأمم" أما السويسري "ماكس فان برشم" ؛ فقد قال في كتابه "العرب في آسيا" : "إن محمداً ﷺ كان من أكبر مريدي الخير للإنسانية كلها" .

موثيق الشرف الأخلاقية في المجال الإعلامي

تعد موثيق الشرف الأخلاقية بمثابة دستور للصحفيين ؛ فهي بمثابة بيان للمبادئ ، وإعلان لواجبات وحقوق الصحفيين .

وقد بدأت فكرة موثيق الأخلاق في بدايات القرن العشرين ، مع ظهور بعض الحركات التي أظهرت مساوئ الليبرالية الرأسمالية .

وفي عام ١٩١٠ ؛ أصدر اتحاد الصحافة في كنساس ؛ ميثاقاً يطبق على الناشرين والمحرفين .

وفي عام ١٩٢٤ كانت هناك ست صحف أمريكية لها موثيق أخلاقية خاصة بها ، وصدر أول ميثاق وطني في فرنسا سنة ١٩١٨ ، وتلاه ميثاق اتحاد الصحافة الأمريكي ، وتوالى إصدار الموثيق في كل مكان .

في بريطانيا تمتلك أكثر من ٣٥٠ منظمة مهنية موثيق خاصة ، وتعد مهنة الصحافة والإعلام من أوائل المهن التي لها مثل تلك الموثيق ، وتنتشر موثيق الشرف الإعلامية في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، كما توجد أيضاً في مصر ، كوريا الجنوبية ، جامايكا ، مالي ، وفنزويلا .

ومعظم تلك الموثيق تشتمل على مبادئ أساس وعبارات مختصرة .

وتختلف موثيق الشرف الصحفية عن موثيق الشرف الإذاعية ؛ نظراً لحدثة موثيق الشرف الإذاعية نسبياً مقارنة بالصحفية ، ولتزايد سيطرة الحكومة بصورة أكبر على الإذاعة المسموعة والمرئية مقارنة بالصحافة ، وتعدد الأحكام الواردة في موثيق الشرف وفقاً للعديد من الظروف .

ومن الواضح أن محاولات تصنيف مسؤوليات وسائل الإعلام لم تتمكن من التغلب بشكل كامل على الفروق الأساس بين مصالح المشاركين في المؤسسات الاتصالية ، وبين الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة في العالم ، كما لم تثبت الممارسة سهولة التنظيم الذاتي الفعال ؛ فمعظم مواثيق الأخلاقيات تركز على عدد محدود من المبادئ للسلوك المهني الجيد ؛ في علاقته بالمادة الإخبارية.

أخلاقيات العمل الإعلامي بين الالتزام والانفلات :

إن الدستور الأخلاقي يجب أن يحكم النشاط العلمي ؛ فلا يجوز لأجهزة الإعلام أن تجتهد في الثوابت العقائدية وتحولها إلى موضوعات للجدل والنقاش .

ولو التزمت الأجهزة البحثية والإعلامية بالثوابت والأصول ، وانطلقت منها إلى آفاق الحياة الرحبة ، تعمل وتجتهد وتبحث وتبدع وتضيف ؛ لكان لنا شأن آخر ، لا سيما وأن الشعوب العربية مرتبطة بعقيدها ، وأن الدين عندها مختلط بفكرها ، متغلغل في كيانهما .

وهذا يعني أن الدستور الأخلاقي يرفض الحرية التي لا ضوابط لها ، والتي تؤدي إلى الفوضى واللامبالاة وقلة الاكتراث ، لأن الحرية - بهذا المفهوم - هي عين الهمجية ، وهي التي تقود المجتمع إلى الدمار ، وتعرض مؤسساته للخراب .

- برامج الترويج والانحلال الأخلاقي :

يحتل الترويج في وسائل الإعلام مساحة كبيرة على خريطة البرامج في الراديو والتلفزيون ، وارتفعت معدلاته بصورة لافتة بعد انتشار الفضائيات وشبكة الإنترنت ؛ بما يقدمه من عوامل الجذب والإثارة .

ويزداد إقبال المعلنين على نشر وبت إعلاناتهم أثناء عرض البرامج وال فقرات الترفيهية ؛ سواء تم تقديمها في صورة منوعات أو دراما ، وقد تحولت هذه البرامج إلى هدف وغاية في حد ذاتها ؛ لا مجرد فترة للراحة وشحن الهمم .

وقد أسهمت برامج الترفيه غير الهادفة في صرف المتلقي عن متابعة الأحداث الدولية والمحلية ، أو معرفة الاكتشافات العلمية ، كما أسهمت في صرفه عن التفكير بأسلوب علمي هادف ؛ لأن هذه البرامج تعمل على دغدغة المشاعر ، وإشعال الرغبات المادية ، وإثارة الغرائز العاطفية ، وتغيب العقل واختزال الكيان الإنساني في عالم المتعة الحسية ، لا يحفل بالتحديات التي واجهها المتلقي والأخطار التي تحيط به من كل جانب ، وأصبح الانفلات الأخلاقي هو الظاهرة التي تهيمن على سلوكيات الشباب ، وهو ما نراه في غياب المبدعين من أهل العلم والأدب والفن وقادة الفكر ، واحتل مكانهم نجوم الغناء والموسيقى والرياضة ؛ مما ينذر بخطر محقق يهدد مستقبل الأمة وكيانها بين الأمم .

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا :

أين المؤسسات الدينية ومنابر الفكر الإسلامي وعلماء الدين من هذا الغلو؟ إذ السبب وراء هذه المفاهيم الخاطئة والأفكار الضارة ؛ إنما يرجع إلى غياب هذه الروافد ، واختفاء العلماء الثقات ؛ والصراع بين حملة الأقلام ورجال الفكر .

وإذا كان ثمة اختلافات في الأمور الفقهية والاجتهادات الفكرية ؛ فيجب أن تُحصر داخل قاعات الدرس وحلقات النقاش والمجامع الفقهية ؛ حتى لا ينعكس ذلك على الجهلاء وعامة الناس .

وقد حارب الإسلام الغلو والتطرف في النشاط الترويجي ، كما حارب الانفلات والانحراف ، ومن الثوابت التي أكدت عليها الشريعة الإسلامية الالتزام بالوسطية والاعتدال ؛ فلا غلو ولا حرمان من مُتَع الحياة .

يقول تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ، وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ ﴾^١ ويقول عز وجل : ﴿ وَأَبْتَعْ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ﴾^٢ وهذا يعني أن المتطرفين لا يمثلون صحيح الدين ، ولا يعبرون عن جوهره النقي كما أن المتمزمتين المتجهمين العابسين يختزلون الدين في سلوكيات أبعد ما تكون عن مضمونه وأهدافه .

وهذا يؤكد على أن الدين الإسلامي اعترف بحق البدن في أخذ نصيبه من الراحة والاستجمام، وحق الروح في أن تنال حظها من الترويح الملتزم . ولأهمية الترويح ورد في الأثر : " رَوِّحُوا عَنِ الْقُلُوبِ سَاعَةً وَسَاعَةً " ، وكان الصحابة يعطون أنفسهم حقها من الترويح .

يقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه : " اجمعوا القلوب ، والتمسوا لها طرائف الحكمة ، فإنها تمل كما تمل الأبدان " .

ولكن الترويح لا يعني الانفلات كما نراه في كثير من القنوات الفضائية ، إذ تنقل أشكالاً من الفقرات الترويحية من مجتمعات أخرى تستبيح من المحرمات ما يرفضه المجتمع المسلم ، مما يؤكد على أهمية وضع قواعد عامة وضوابط وقوانين رادعة ؛ حتى لا يكون الترويح أذى للآخرين ، أو سخرية منهم ، أو اعتداء على أعراضهم ، وحتى لا يشتمل الترويح على مبالغات في القول أو أكاذيب وافتراءات على الغير .

يقول ﷺ : " ويل للذي يحدث فيكذب ليضحك به القوم ، ويل له ، ويل له " .

ويأتي ذلك مراعاة للأخلاقيات ، وحفاظاً على المبادئ ، وحفظاً لعقول الناس وعدم الاستهانة بمشاعرهم ، ولا يتم ذلك إلا من خلال الترويح الهادف .

وإذا كان للقنوت الفضائية مميزات ؛ فلها أيضاً أخطار تتمثل في النقاط التالية :

أولاً : أن نوع القيم والأفكار التي تحملها قد تصطدم مع مبادئنا الإسلامية.

ثانياً : أنها تجعلنا نرى العالم بعيون الآخرين ، فنحب ما يحبون ، ونكره ما يكرهون ، وتلك أعلى درجات التبعية الفكرية .

ثالثاً : تغريب العقل والسلوك ، وزرع عادات جديدة تغير نمط الحياة الاجتماعية ، ويصبح الغرب المثل الأعلى في كل شيء ؛ مهما جاء متعارضاً مع العادات والتقاليد الدينية الإسلامية .

رابعاً : إشاعة روح الإحباط والإحساس بالإخفاق والفسل ، ويأتي ذلك من المقارنة التي يعقدها المشاهدون بين واقعهم وواقع الحياة الغربية كما ينقلها لهم التلفزيون ؛ فبينما ترتفع تطلعات الناس ؛ تتبدد آمالهم في أن تصل بلادهم إلى هذه التطلعات ؛ فيتسرب اليأس إلى نفوسهم ، ويفقدون الثقة في المستقبل ثم تسود حالة من التراخي ، وكثيراً ما تتعطل أو تفشل خطط التنمية .

خامساً : الانصراف عن وسائل الإعلام الوطنية واستبدالها بالبرامج الوافدة ؛ حيث لها إغراؤها فتجذب عدداً غير قليل من المشاهدين .

سادساً : انتهاك الحقوق الأساس للإنسان ولكل الشعوب - بغض النظر عن جنسهم أو لغتهم أو عقيدتهم - عن طريق نشر أفلام خطيرة ذات تأثير

سابعاً : استخدام أساليب الحرب النفسية مما يؤدي إلى الصراع بين الدول^(١) .

ثامناً : أن البث المباشر سوف يستهدف أمتنا الإسلامية بما يقدمه من برامج تسعى لتحطيم أية قدرة إسلامية ، خاصة إذا عرفنا أن الشركات اليهودية تمتلك تلك الوسائل الإعلامية .

تاسعاً : أن دول العالم الثالث ستكون الضحية لهذا التطور التقني ؛ لأنها في موقع المتلقي العاجز لا الفاعل .

عاشراً : أن اللغة العربية - لغة القرآن الكريم - سوف تتأثر ببرامج البث المباشر ؛ حيث ستبث بلغات أجنبية متعددة .

ولكن كيف نحمل أنفسنا وأولادنا وبناتنا من البث المباشر؟

لقد أورد عدد من العلماء أخطاراً عديدة للبث المباشر ؛ منها:

١- الخطر العقائدي : المتمثل في خلخلة العقيدة في نفوس المسلمين ، وإكسابهم عادات وتقاليد غير إسلامية .

٢- الخطر الثقافي : أثبتت دراسة أن ٦٤% يرون أن البث المباشر يشغل الطلاب عن دراستهم .

٣- الخطر الاجتماعي : وبخاصة ما يتعلق بالنساء والأزياء والاختلاط وتقليد نمط الحياة الغربية .

٤- الخطر الأمني : من المتوقع أن تخضع قنوات البث المباشر لرقابة المخابرات العالمية ، وفي هذا يقول أحد أساتذة علم الاجتماع بأمريكا :

(١) كرم شلبي ، البث التلفزيوني المباشر بالأقمار الصناعية ، مجلة الدراسات الدبلوماسية الرياضية . العدد الخامس ، ١٤٠٨هـ ، ص ١٣٧- ١٣٨ .

(إذا كان السجن جامعة الجريمة ، فالتلفاز هو المدرسة الإعدادية للانحراف) .

٥- الخطر الأخلاقي : وذلك بإشاعة الرذيلة بالإعلان عن أشياء محرمة كالخمر ، وتعتمد إثارة الغرائز بواسطة الممثلات .

إذن ؛ فلا بد من مواجهة هذا الغزو من خلال :

أ- زيادة وعي المسلمين لمواجهة التطورات والمتغيرات الثقافية الجديدة ؛ مما يساعد على التعامل معها والتعرف على إيجابياتها وسلبياتها، ويوفر لهم الحماية من الغزو الفضائي .

ب- إنتاج برامج تلفزيونية محلية رفيعة تنافس برامج البث المباشر .

ت- العمل على ربط المسلم بدينه وتراثه وقيمه التي تحميه .

ث- العمل على زيادة وعي المواطن سياسياً ؛ بشرح الأخبار وتفسيرها والتعليق عليها .

ج- ضرورة اضطلاع الوالدين بمراقبة أبنائهم واختيار أنسب البرامج لهم .

ح- ضرورة تضافر الجهود للوصول إلى ميثاق شرف إعلامي دولي يحفظ للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ثقافتها ؛ عن طريق وضع تشريعات تنظم البث المباشر .

خ- على الدول الإسلامية العمل على استغلال طاقات الأقمار الصناعية الإسلامية - وبخاصة القنوات غزيرة الإشعاع- كبديل للبث التلفزيوني المباشر^(١) .

(١) عبد الرحمن إبراهيم عسيري - البث المباشر - التحدي الجديد - ص ٨٨-٩٠

وفي ضوء ما تقدم ؛ يصبح من الأهمية أن يتحمل صنّاع القرار مسؤولياتهم في بناء الإنسان المسلم المستنير ؛ وفقاً لمنظومة القيم الأخلاقية والمبادئ الرفيعة والمثل الإنسانية السامية .

ومن المفيد أن نقدم مجموعة في هذا الصدد ؛ نجملها فيما يلي :

أخلاقيات الإعلان في وسائل الإعلام :

مما يزيد الأمر خطورة : أن المعلنين يسيطرون على وسائل النشر المختلفة ، ويوجهونها بما فيه مصلحتهم ؛ على اعتبار أنهم يمثلون مصدر الدخل الرئيس لها .

وقد أصبح الإعلان يحتل مساحة كبيرة على صفحات الصحف وشاشة التلفزيون وعبر موجات الأثير ، كما أصبح يشكل حوالي ٧٥% من دخل هذه الأجهزة ، لا سيما في عصر الخصخصة وانتشار القنوات الفضائية والصحف التي يصدرها أفراد وجماعات وهيئات لا تحصل على دعم من الحكومات أو المصادر الأخرى ، إلا أن هذا لا يعني أن يتحول الإعلان إلى أدوات لبث السموم ونشر الرذيلة ، والانحطاط بالغريزة البشرية ، وانهيار السلوك الإنساني ، والتباس الحق بالباطل ، والهدى بالضلال ، والخير بالشر .

وخطورة الإعلان في أن المعلنين أصبحوا - في كثير من دول العالم - يتحكمون في صنّاع القرار أنفسهم .

وإذا كانت بعض الصحف والقنوات الفضائية قد درجت على الحصول على الإعلان بأي شكل وبأية صورة ، ثم تقوم ببثه إلى الجماهير التي ترتفع فيها نسبة الجهل والأمية والتخلف ؛ فإن عدداً من المراكز الطبية تعمل على

الانتشار وتسويق نشاطها والإعلان عن الأجهزة المستحدثة التي حصلت عليها؛ من خلال الإعلان عنها بطرق مُبالغ فيها أو منافية للحقائق وطبائع الأمور، مخالفة بذلك للأعراف الطبية ومواثيق الشرف وأخلاقيات المهنة.

وتكمن المشكلة هنا في أن المعلن يتعامل مع المساحة الزمنية التي اشتراها من التلفزيون أو الراديو، ومع المساحة المكانية التي اشتراها من الصحيفة؛ باعتبارها جزءاً من ممتلكاته الخاصة يتصرف فيها كيفما يشاء؛ حتى ولو أدى ذلك إلى تضليل القارئ والمستمع والمشاهد، وتدمير فكره السليم، ودفعه دفعاً إلى سلوك غير سوي، وزرع القيم الشاذة والمفاهيم الغريبة على المجتمع، وإحداث البلبلة والفتنة بين أفراد وجماعاته.

وقد ظهرت في الفترة الأخيرة إعلانات غاية في الغرابة؛ تُسهم في هدم البنية الأساس للإنسان، وتجاوزت هذه الإعلانات كل الحدود؛ حتى طالت العقيدة الدينية وتراث الأمة وحقائق التاريخ؛ فأصبحنا نرى إعلاناً طبياً يزعم صاحبه القدرة على القضاء على الأمراض المستعصية (كالعقم على سبيل المثال) فيحمل الإعلان عبارة تقول: (لا عقم بعد اليوم) والهدف من وراء ذلك: الترويج للمركز الطبي الذي افتتحه، أو الجهاز الذي حصل عليه من ألمانيا أو اليابان أو الولايات المتحدة؛ متجاهلاً النص القرآني الذي حسم فيه الحق جل وعلا هذا الموضوع في قوله - عز من قائل - في سورة الشورى:

﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ۖ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾

﴿٥٠﴾ (الشورى)

وإذا أضفنا إلى ذلك الإعلانات التي تروج لأجهزة وأدوية فاسدة أو بضاعة راكدة بهدف توزيعها ولو على حساب صحة الإنسان وحياته ومستقبله ، وإلى جانب الإعلانات التي تعمل على تسويق الخمر ، وتعمل على بث الرذيلة والفساد

في المجتمع ، والإعلانات التي تُروج للعلاقات المحرمة بدعوى التحضر والحب ، والتي تشجع على الانفتاح بين الشباب والفتيات والرجال والنساء تقليداً للمجتمعات الغربية .

وأخطر أنواع الإعلانات : تلك التي تستهدف الطفل الذي لا يكاد يُبين ، ولا يستطيع أن يميز بين الخطأ والصواب أو بين الهدى والضلال ، ولكنه ينساق بحكم تكوينه الغريزي نحو المضمون الذي يقدمه له الإعلان ، وكذلك الإعلانات الموجهة إلى الأميين والذين لم ينالوا حظاً كافياً من الثقافة والتعليم .

وقد كشفت الدراسات العلمية عن التأثير الخطير الذي يتركه الإعلان على عقلية الأطفال والجهلاء وعلى وجدانهم ؛ بفعل غريزة التقليد والمحاكاة التي تؤثر تأثيراً فاعلاً على سلوكهم ونفوسهم .

وفي الحقيقة أن كثيراً من الإعلانات تقوم على الوهم ، وتستهدف زيادة المبيعات (كالترويج للأجهزة والمراكز الطبية وبيوت الأزياء ومراكز التجميل المستحدثة وغيرها) ، وتقوم بتضخيم الحقائق أو بترها ، بغض النظر عن الأصول والقيم والأخلاق التي تؤثر على المنظومة القيمية للإنسان العربي .

وهذا يعني أنه لا بد من وضع ميثاق شرف للإعلان في وسائل الإعلام المختلفة ؛ للحد من الإعلانات التي تؤثر على سيكولوجية الجماهير ،

وتدفعهم إلى السلوك الخاطيء دون النظر إلى مضرة هذا السلوك ، وتشير فيهم الغرائز الدنيا بدلاً من أن تغرس فيهم الفضيلة والأخلاق والمثل العليا. وقد اختلفت الآراء والاجتهادات حول أهمية الإعلان والدور الذي يؤديه في المجتمع ، وذهب البعض إلى أنه إسراف لا مبرر له ، واستندوا في ذلك إلى ما يلي :

- ١ - أنه يفسد ذوق الشعب بما يستخدمه من وسائل الإثارة في مضمونه وشكله كالألوان الصارخة ، والصور الفاضحة ، والرسومات القبيحة .
- ٢ - أنه كثيراً ما يستخدم أساليب غير أخلاقية ؛ باستغلاله الغريزة الجنسية أسوأ استغلال ، وفي هذا إفساد لأفراد المجتمع .
- ٣ - أن الأموال التي تصرف على الإعلان يمكن استغلالها في مشروعات هامة أنفع وأجدى من بعثرتها فيما لا طائل وراءه ، مثل خفض أسعار السلع أو رفع أجور العاملين .
- ٤ - أن الإعلان رغم أنه يمثل جزءاً مهماً من دخل وسائل الإعلام ؛ إلا أنه يؤثر في سياستها واتجاهاتها ، ويشغل وقتاً في الإذاعة والتلفزيون ، ومساحة في الصحف ؛ كان يمكن شغلها بمادة إعلامية مفيدة للجمهور .
- ٥ - الخلط بين الإعلان والإعلام في وسائل الاتصال المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون ، وذلك يمثل خطورة كبيرة على متلقي الرسالة الإعلامية ؛ التي يعتقد البعض أن ما تحويه يصل إلى مرتبة الحقائق التي لا تقبل الشك .

وترى الديمقراطيات الحديثة أن وسائل الإعلام يجب أن تبتعد عن هذا الخلط ؛ لما فيه من تضليل وتأثير سيء .

أخلاقيات الإعلان :

- ١- تقييد نشر الإعلانات الخاصة بالطب والصيدلة والإجهاض والخمور والمخدرات والسجائر والمراهقات والمقامرات والمواد الغذائية الخاصة بالريجيم وغير ذلك ؛ إلا بتصريح من الوزارات الجهات المسؤولة.
 - ٢- تقييد نشر الإعلانات التي تنطوي على قذف أو سب أو انتهاك للأداب أو تحريض على ارتكاب جريمة أو اعتداء على حقوق الغير ..
 - ٣- تحديد نسبة المادة الإعلامية بحيث لا تزيد عن نسبة معينة، وقد تم الاتفاق دولياً على ألا تزيد عن ٤٠% من المساحة الكلية ؛ حتى لا تغطي المادة الإعلانية على المساحة المخصصة للمادة التحريرية.
 - ٤- عدم استغلال المرأة أو الطفل في الإعلانات كأداة ترويجية ؛ وبخاصة في التلفزيون.
 - ٥- المراجعة والتثبت من سلامة ما يتضمنه الإعلان من مزايا السلعة المعلن عنها ، ومنع بث الإعلان عن السلع والخدمات التي تحوم حولها الشبهات ، وتفيد الدلائل بأنها قد تنطوي على تحايل أو تضليل .
- إن التجاوزات المهنية التي لاكتها بعض الألسنة لتنال من عرض النبي ﷺ وصحابته المكرمين المطهرين ، وسب السيدة عائشة رضي الله عنها ؛ زوج النبي ﷺ وأحب نسائه ، ألهمت مشاعر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ؛ بسبب تلك الحملات المسعورة التي صدرت من مقيم في لندن ؛ أتى بـ "إفك جديد" بعد ١٤ قرناً من وفاة أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ؛ مستغلاً بعض الفضائيات التي تتبنى نشر هذا الفكر المارق ، وقد أحسنت الحكومة الكويتية أن أسقطت الجنسية (ابتداءً) عن هذا المأجور .

لا بد من يقظة وإيضاح لهذا الفكر وحقيقته ، وأن نجمع كلمة المسلمين لنرد عليهم مزاعمهم وادعاءاتهم ، وهنا يصبح من المهم تشكيل لجنة علمية تضم نخبة من علماء الأمة على اختلاف تخصصاتهم ، تكون مهمتها مراقبة ما يقال في كل القنوات الفضائية وغيرها ، ثم تتولى تقييمه ، والرد عليه ، والتحذير من خطره.

وإنه قبيح بنا أن يعلم أولادنا وشبابنا كل شيء عن لاعبي الكرة والفنانين - المحليين والعالميين - وسيرهم الذاتية ، ولا يميزون بين زوجات الرسول ﷺ وبين بناته رضوان الله عليهن !!

وسائل الإعلام في مواجهة العنف وسوء الأخلاق :

في الحقيقة أن وسائل الإعلام إذا تم فهمها واستثمار معطياتها ، فإنها تستطيع أن تضطلع بمهام حيوية ، وتؤدي وظائف على درجة كبيرة من الأهمية ، كما أنها تستطيع أن تأخذ على عاتقها تفسير هذه الأحداث وتحليلها بصورة ترتقي بذوقه وتمكنه من الانتقاء الواعي لما يقدم له ، فيقبل ما يفيده ، ويتجنب ما يضره .

وتستطيع وسائل الإعلام كذلك تقديم خدمة توعوية وتعليمية متميزة للمتلقي في برامجها المختلفة ، الأمر الذي ييسر للجماهير أحسن فرص للتعلم ومتابعة الأحداث ؛ من خلال الاستفادة من العبر والتجارب التي تبثها ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه بأية طريقة أخرى .

ولقد جاء الإنترنت ليشكل ثورة في عالم الاتصال ، وهو أحدث التقنيات التي شهدها العقد الأخير من القرن العشرين ، وهو بمثابة موسوعة علمية تقدم خدماتها لكافة المستفيدين في جميع المجالات .

وقد حوّل الإنترنت الأحداث العالمية إلى سوق واحدة في شكل جديد متطور ، وأصبح سلاحاً ذا حدين ، له مزايا ، وله آثار سلبية على العقول والنفوس . وتتضاعف مكانة وسائل الاتصال المعاصرة في المحن والأزمات ، وهذه الطرق الحديثة إذا أُحسن توظيفها فإنها سوف تضع الإنسان على الطريق الصحيح ، وتحقق له السلامة والأمان ، ولم يعد الحديث عن وجود مردود لهذه الوسائل على الفرد أو المجتمع موضع جدل أو نقاش ، ولكن الجدل والنقاش يدوران حول كمية هذا التأثير ونوعه ، وهل هو تأثير إلى الأحسن أو إلى الأسوأ .

والمهم هو كيفية استثمار معطيات هذه الوسائل وتلافي السلبيات التي تنجم عنها ؛ لتتحمل مسؤولياتها في التعليم وتناول البحوث والمعطيات العصرية ، مع الحفاظ على الميراث الخلقي والديني للمجتمع .

أهمية المعتقد الديني في مقاومة ظاهرة العنف والانحلال الأخلاقي

ارتبطت نهضة العرب والمسلمين بالطابع المتميز للمعتقد الديني ، فهو الذي دفعهم لتقديم الأفضل ، والسعي لحياة أكرم ، والفرصة الآن سانحة للعرب والمسلمين لإعادة تقديم أنفسهم وحضارتهم وثقافتهم في ضوء الأزمات الطاحنة التي أصابتهم جرأ الظروف التي يمرون بها .

إن ٩٧% من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية تتحدث عن الأخلاق والمعاملات ، و ٣% فقط تتحدث عن الفقه ؛ مما يؤكد أن الإسلام حريص على أن يرسم للمسلمين حياتهم وسلوكياتهم وعلاقاتهم مع الآخرين ؛ لأنه دين لا ينفصل عن الدنيا ، ويركز على إرساء قيم الرحمة والإحسان والمحبة والصدق .

ولو نظرنا إلى العالم المتقدم فسوف نجد أن السبب وراء تقدمه يرجع إلى تسلحه بأخلاقيات سبق بها القرآن الكريم كل دساتير الدنيا ، وسار عليها رسول الله ﷺ ، ثم سار عليها الخلفاء الراشدون ؛ والتي تتمثل في الصدق والأمانة والموضوعية والتواضع واحترام العهود والمواثيق ، والحفاظ على حقوق الإنسان.

ولا خلاص لهذه الأمة إلا إذا تهيأ المناخ الصحي لأهل الفضل والأخلاق ؛ كي يخلعوا عن أنفسهم رداء الصمت والسلبية ، ويسهموا في وضع الأمور في نصابها الصحيح ، ويضعوا النقاط على الحروف حول

القضايا المصيرية التي تواجهها الأمة ، ويقولوا كلمة الحق في كل ما يدور على الساحة.

نحن بحاجة إلى وقفة مع النفس ، نتفق على مرجعية أخلاقية تحكم سلوك الناس وتسمو بأخلاقهم ، وتلتزم الإخلاص في العمل ، والصدق في القول .

ولا يجب ترك الحبل على الغارب لكل من يسعى لتدمير الأخلاق بدعوى الحرية والانطلاق ؛ فليس ثمة حرية بلا ضوابط ، بل لا بد من أن يقابلها مسؤولية أخلاقية بعيداً عن ازدواجية المعايير ، وبعيداً عن التفسير الخاطئ للثواب الشرعية والاجتهادات غير العلمية ، مع احترام عقلية الجماهير ، وتجنب كل ما يعوق تنمية المجتمع .

النتائج والتوصيات :

أولاً : تحصين الباحثين بالحقائق والمعلومات التي تمكنهم من التعامل مع ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات ومفاهيم بحذر وحيطة ، وتحذيرها من السلبيات الناجمة عن ذلك بشتى الطرق ؛ حتى لا يتأثر المتلقي بهذه السلبيات بفعل عمليات الإبهار والاستمالة ، وأساليب الجذب التي تستعين بها وسائل الاتصال الأجنبية .

ثانياً : أن المدرسة الإسلامية في الإعلام - يجب أن تقوم على فلسفة غير جامدة ؛ تقبل التطور والتجديد بما يتلاءم مع مقتضيات العصر وحاجاته ، وحسبما تمليه الحوادث ، مع الاستفادة من التطورات الكبيرة في وسائل الإعلام الدولية ، لكي تواكب الثورة الهائلة في ميادين البحث العلمي وتكنولوجيا المعلومات .

ثالثاً : حرية وسائل الاتصال في المعالجة الإعلامية محكومة بعدم المساس بالثوابت الأخلاقية الرئيسة التي يجب التسليم بأحكامها ، وعليه فلا بد من :

- ١- تطوير البرامج المشتركة ورفع مستواها، لتنافس برامج البث المباشر، مع مراعاة التزامها بالتعاليم الإسلامية .
- ٢- البحث عن سبل كفيلة بالتشويش على البث غير الأخلاقي .
- ٣- تدخل الحكومات على مختلف المحاور لمنع خطر ذلك البث .
- ٤- إعادة دور المسجد لحياة المجتمع .

- ٥- إعادة النظر في التعليم بالبلاد الإسلامية ، والارتقاء بالمستوى العلمي والفكري .
- ٦- التركيز على التربية الإسلامية وتحصين النفس بتقوى الله والشعور بمراقبته .
- ٧- إزالة الفجوة بين وسائل الإعلام والتعليم ، لتوحيد الصفوف في مواجهة هذا الخطر .
- ٨- إشغال الأمة بالجهاد ، وهذا الأمر كفيل بإبعادها عن الانحراف ، والعمل على شغل أوقات الفراغ بما يعود عليهم بالمنفعة.
- ٩- الاهتمام بإعداد المرأة الصالحة المسلمة ، لأن الأم مدرسة إذا أعددتها أعدت شعباً طيب الأعراق .